



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية إدارة الأعمال والاقتصاد بدعوتكم لحضور

مناقشة أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال

العنوان

حوكمة الشركات، الإطار المؤسسي، وأداء الشركات في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة
للطالب

اليازبة علي الكويتي

المشرف

د. شيراز العبيدي، قسم إدارة الأعمال

كلية إدارة الأعمال والاقتصاد

المكان والزمان

11:00 صباحاً

الأحد، 21 أبريل 2019

غرفة 2021، مبنى H3

الملخص

تهدف هذه الرسالة إلى البحث في أنظمة الحوكمة للشركات والتطبيق العملي لها في دولة الإمارات العربية المتحدة. تقدم هذه الرسالة أيضاً اختياراً عملياً لدور مجالس إدارات الشركات وتوزيع ملكيتها بين فئات المستثمرين المختلفة، في توطيد ممارسات الحوكمة الرشيدة وتعزيز الأداء المالي للشركات. إن الهدف الرئيسي لهذه الرسالة هو التحقق من تأثير آليات حوكمة الشركات المختلفة على الأداء المالي للشركات المدرجة في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام عشر سنوات من البيانات المالية لاثنتين وتسعين شركة إماراتية مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وبيد المالي خلال الفترة 2008 إلى 2017 (ما مجموعه 406 شركة- سنة) عن طريق اختبار دور التشكيلات المختلفة لمجالس الإدارات والهياكل المختلفة لملكيات الشركات في تنمية وتعزيز الأداء المالي لهذه الشركات. تشير نتائج الصيغ المختلفة لآليات الانحدار الإحصائي لاحتساب آثار تشكيلات مجالس إدارات الشركات وهياكل ملكياتها إلى التأثير الإيجابي (وإن كان بدرجات متفاوتة) للعوامل التالية على أداء الشركات: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، المشاركة النسائية في عضوية مجالس الإدارات، وتركز الملكية لدى فئة قليلة، وحضور الملكية العائلية، وعدم تمثيل الرئيس التنفيذي في مجلس الإدارة. ومن جهة أخرى تبين نتائج الانحدار أن الملكية المتبادلة وملكية الدولة في الشركات تؤثر سلباً على الأداء المالي للشركات الإماراتية. كما لم تبين نتائج الانحدار لهذا البحث وجود أي تأثير لحجم مجلس الإدارة أو الملكية الأجنبية على أداء الشركة، وقد تعلق هذه النتائج بخصوصية محدودة الملكية الأجنبية في الإمارات وإلى حقيقة وجود سقف محدد لحجم المجلس في القوانين المرعية في الدولة. تم اختبار قوة ومرونة هذه النتائج باستخدام أكثر من معيار لقياس كل من تركيز الملكيات والملكية الحكومية في الشركات، فقد بينت نتائج الانحدار عدم تغير النتائج بغض النظر عن طريقة قياس هذه المتغيرات. كما تظهر قوة النتائج وعدم انخفاض دلالتها الإحصائية عند إدخال متغيرات عملية مثل الحجم، العمر والرفع المالي في كل من الشركات المالية وغير المالية أو باستخدام آليات إحصائية مثل المؤثرات الثابتة والعشوائية. تُعد هذه الرسالة من الأعمال الأكاديمية القليلة في هذا المجال وتتفرد في العديد من الجوانب العلمية والبحثية؛ فهي أول عمل يقوم بإجراء اختبار بهذا الزخم والشمول لفرضيات الحوكمة الرشيدة على الشركات الإماراتية. كما أنها تستخدم قاعدة بيانات تم جمعها بشكل يدوي خصيصاً لهذه الدراسة. وبشكل أكبر، فإن هذه الرسالة تعد إضافة نوعية لأدبيات الحوكمة من خلال مساهمتها في اختبار التطبيق العملي لنظريات وآليات حوكمة الشركات في الإطار المؤسسي والاقتصادي الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة. توفر هذه الرسالة نتائج ذات أهمية كبيرة للمهنيين التنظيمية تساعد في قياس تأثير أنظمة حوكمة الشركات المعتمدة حالياً على أداء الشركات المدرجة والسوق المالي ككل. كما أنها تقدم فحصاً عملياً لهذه الأنظمة وتبين مواطن تحسينها وتعزيز إنفاذها للوصول إلى نتائج أفضل ولتعزيز دور الحوكمة في تطوير أداء الشركات والأسواق. ومن الممكن أيضاً تعميم هذه النتائج على دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظراً لأنها تميل إلى تجانس بينها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كلمات البحث الرئيسية: حوكمة الشركات، أداء الشركة، استقلال مجلس الإدارة، هيكل الملكية، ملكية الحكومة.